



دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة

Role of internal Auditing in Environmental Performance Appraisal as a Requirement for Achievement of Sustainable Development

أ. امحمد محمد المقريرف

جامعة اجدابيا-ليبيا

elmgrif1518@yahoo.com

د. عبد الفتاح عثمان العربيبي

جامعة اجدابيا-ليبيا

Abdelfatah.244@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2017/04/05 تاريخ التعديل: 2017/05/23 تاريخ قبول النشر: 2017/05/28
تصنيف JEL: F63، I15، Q01

المخلص:

تهدف الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي من خلال دراسة ميدانية على الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط الواقعة في المنطقة الشرقية، بالإضافة إلى معرفة مدى توفر الشهادات الأكاديمية والمهنية للمراجعين الداخليين للقيام بهذا الدور، وقامت الدراسة على المنهج الاستقرائي القائم على دراسة الأدب النظري للمراجعة البيئية بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة ميدانية على المراجعين الداخليين في الشركات النفطية قيد الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك دور للمراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي في الشركات النفطية قيد الدراسة، وتوصلت أيضاً بأن ليس لدى المراجعين الداخليين الشهادات المهنية التي تؤهلهم للقيام بهذا الدور. وأوصت الدراسة بالاهتمام بالمراجعة البيئية والعمل على تأهيل المراجعين الداخليين في مجال المراجعة البيئية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى إجراء المزيد من الدراسات والبحوث التي تساهم في زيادة المعرفة حول موضوع الدراسة.

الكلمات المفتاحية: المراجعة البيئية، المراجعة الداخلية، الأداء البيئي، التنمية المستدامة

Abstract:

The current study aims at finding out the role of internal auditing in the assessment of environmental performance as a requirement to attain Sustainable Development. An empirical study was conducted in the oil companies that are affiliated to the National Oil Corporation (NOC) in the eastern part of Libya. An inductive method was used to investigate the theoretical literature of environmental auditing. The participants of this study were internal auditors in these companies. Descriptive analysis methodology was also employed for internal auditors in the companies. The study has been concluded that there is not any role of internal auditing to appraise or assess the environmental performance in the Libyan oil companies. The study has also revealed that the internal auditors do not have any professional qualifications that enable them to achieve their own tasks effectively. It has also been observed that they lack sufficient knowledge of environmental auditing .

The study suggested many recommendations that will concern and improve the environmental auditing. It also recommended that training the internal auditors in the field of environmental auditing is very beneficial to achieve the Sustainable Development. Implications of further research about environmental auditing were also recommended to contribute in attaining Sustainable Development

Keywords: *Internal Auditing, Environmental auditing, Environmental Performance, Sustainable Development.*

أولاً: المقدمة

أصبحت مشكلة سوء استخدام الموارد الطبيعية وتدهور البيئة من أكبر المشكلات التي تواجه البلدان النامية، وعلى الرغم من أن المشاكل البيئية التي نواجهها ليست وليدة اللحظة، إلا أننا لم نبدأ في فهم أبعادها إلا مؤخراً بعد ملاحظة أثر التدهور البيئي في أهداف التنمية الاقتصادية، وتناقص إمكانياتها، وذلك ما استدعى إلى عقد العديد من المؤتمرات والندوات التي تسعى للحد من تفاقم تلك المشكلات الناجمة عن التلوث، فعقد مؤتمر التنمية والبيئة في ستوكهولم سنة 1972م، والذي أنشئ بموجبه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتوالت منذ ذلك الوقت المؤتمرات وعقدت المعاهدات والاتفاقيات الداعية إلى إحداث تناسق بين الفعالية الاقتصادية للمؤسسات وربحياتها الاجتماعية والبيئة، وهذا ما أكدته مؤتمر ستوكهولم 1972م (مراد وفوزي، 2015)⁽¹⁾.

ولقد عملت جمعيات حماية البيئة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على تفعيل قرارات المؤتمرات العالمية، مما أدى إلى تبني وإدخال المراجعة البيئية ضمن إدارة المؤسسات الاقتصادية، والاهتمام بالمحاسبة البيئية، والإفصاح عن الأمور البيئية ضمن القوائم المالية، وذلك لتجنب الضغوطات التي تفرضها الأطراف المهتمة بالبيئة، لمعرفة مدى التزام المؤسسات الاقتصادية بالمحافظة على البيئة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

أما على الصعيد الوطني قامت الدولة الليبية بإصدار القانون رقم(15) لسنة 1371 و.ر. في شأن حماية وتحسين البيئة وذلك للحفاظ على البيئة. رغم ذلك القانون بشأن حماية البيئة إلا أن المشكلات البيئية ما زالت مستمرة حتى وصلت إلى حد أصبحت فيه تشكل خطر على حياة البشر، وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم الالتزام بالقوانين البيئية الصادرة، مما دعا الحاجة إلى معرفة إمكانية ودور المراجع الداخلي في تقييم الأداء البيئي، للحد من مشاكل البيئة والقضاء عليها إلى حد ما.

ثانياً: مشكلة البحث

تزايد الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بقضايا البيئة أدى إلى الضغوط على المنشآت للقيام بمسؤولياتها تجاه المجتمع، ومعنى ذلك إن مسؤولية المنشآت لم تعد تقتصر على إنتاج السلع، وتقديم الخدمات وتحقيق الربح المادي، بل تتعدى ذلك إلى مجالات أخرى مثل المجال البيئي والمحافظة عليها. لتلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها مما ينعكس على تحقيق الاستدامة.

اما على المستوى الوطني لوحظ تزايد في المشكلات البيئية إلى الحد الذي جعلها تشكل خطراً على حياة البشر، مما جعل السلطات الوطنية تصدر القانون رقم (15) لسنة 1371و.ر بشأن حماية وتحسين البيئة، مما وضع على كاهل المراجعين تحمل مسؤولياتهم تجاه البيئة للحفاظ عليها وعلى تطوير الوحدات الاقتصادية والرقابة على أدائها، فلم تعد وظيفة المراجعة الداخلية مقتصرة على النواحي المالية فقط، بل تعدت ذلك وتطورت لتشمل مجالات أخرى كالمراجعة البيئية، الأمر الذي له انعكاس على عمل المراجعين الداخليين في ظل ما يمكن أن تتكبده شركاتهم من تكاليف والتزامات مالية كبيرة، بسبب التلوث الذي يمكن أن تحدثه في البيئة المحيطة، والذي يهدد الحياة البشرية ويعرضها للخطر.

عليه فإن هذه الدراسة جاءت لمعرفة دور المراجع الداخلي في الشركات النفطية في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:
ما دور المراجعة الداخلية في تقييم الاداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة في الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط بليبيا؟

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- معرفة دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي.
- 2- معرفة انعكاس هذا الدور إن وجد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 3- اقتراح الخطوات التي يجب على المراجعين الداخليين إتباعها من أجل التحقق من مدى التزام الشركات بالسياسات البيئية.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال الآتي:

- 1- الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي في العقود الثلاثة الماضية، بشكل كبير لأسباب عدة منها: ظهور ثقب الأوزون، ظاهرة الاحتباس الحراري، انفجار مفاعل تشير نوبل في الاتحاد السوفيتي، أدى ذلك إلى عقد العديد من المؤتمرات، ومن ذلك مؤتمر ستوكهولم عام 1972م الذي تم بموجبه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك مؤتمر القمة العالمي حول التنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرج عام 2002م، وعلى المستوى العربي قامت جامعة الدول العربية بعقد المؤتمر العربي الأول حول الاعتبارات البيئية في التنمية المستدامة عام 1982م.

2- صدور العديد من المعايير والنشرات المحاسبية ذات العلاقة بموضوع البيئة وفي ذلك قائمة معايير المحاسبة المالية رقم (5) وتفسير رقم (14) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" وإصدارات الاتحاد الدولي للمحاسبين ومنها معايير المحاسبة الدولية ذات الأرقام (10، 37، 250، 310).

3- ندرة الدراسات التي أجريت في مجال المراجعة الداخلية البيئية في ليبيا، على حد علم الباحثان.

4- تمكين مهنة المراجعة الداخلية للعمل على توسيع وزيادة الخدمات التي تقدمها لتشمل القيام بالدور المناسب في مجال الحفاظ على البيئة، ومراجعة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالمحافظة على البيئة.

خامسا: فرضيات الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

1. المراجعين الداخليين في الشركات النفطية الليبية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط لا يملكون المؤهلات العلمية للقيام بمراجعة الأداء البيئي
2. المراجعين الداخليين في الشركات النفطية الليبية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، ليس لديهم شهادات مهنية في مجال المراجعة البيئية، تمكنهم من القيام بالمراجعة البيئية.
3. الشركات النفطية الليبية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، لا تهتم بقيام المراجعين الداخليين في تقييم الأداء البيئي.
4. لاتباهم المراجعة البيئية بتحقيق مزايا متمثلة في (سمعة الشركة- تحسين علاقتها مع المتعاملين - تحسين مستوى الربحية) مما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة.

سادسا: حدود الدراسة

تمثل هذه الدراسة وجهة نظر المراجعين الداخليين للشركات النفطية محل الدراسة التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط.

سادساً: منهجية الدراسة

انطلاقاً من مشكلة الدراسة والهدف منها، فإنه سوف يعتمد في الجزء النظري من البحث على ما يعرف بالمنهج الاستقرائي النظري، حيث سيتم استقراء البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع البحث، أما في الجزء الميداني من البحث سوف يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي،

وذلك من خلال معرفة دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي، من خلال قائمة الاستبيان التي أعدت لهذا الغرض.

الدراسة النظرية والدراسات السابقة

أولاً: الدراسات السابقة

1. دراسة (عامر، 2005)⁽²⁾ ، هدفت الدراسة إلى بيان مهام ومسؤوليات المراجع الداخلي عند مراجعة الأداء البيئي للمنشأة، وإبراز عوامل تفعيل دور المراجع الداخلي في ظل التحديات البيئية المعاصرة في مصر، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بجمع المعلومات المتعلقة بمشكلة البحث وتحليلها، وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج منها: عدم وجود معايير خاصة بالمراجعة الداخلية البيئية، وعدم توفر قاعدة بيانات بيئية كافية، بالإضافة إلى عدم وجود إطار للمحاسبة البيئية، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: ضرورة تدريس المراجعة الداخلية البيئية كأحد المقررات التي يحتاجها سوق العمل، من خلال الجامعات والمعاهد الخاصة، ضرورة أن تكون المراجعة البيئية إلزامية.
2. دراسة (دريباتي، 2009)⁽³⁾ ، هدفت الدراسة إلى بيان مهام ومسؤوليات المراجعين الداخليين عند قيامهم بتقييم الأداء البيئي للمنشآت الصناعية، كما هدفت الدراسة إلى بيان ربحية المنشآت الملتزمة بالمراجعة البيئية. واعتمدت الدراسة على المنهج التفسيري والذي يقوم على تفسير وتحليل الظواهر بالاعتماد على التفكير المنطقي، كما تم الاعتماد على المنهج الإيجابي والذي يقوم على استنتاج العلاقات القائمة بين مجموعة من المتغيرات بعد ترجمتها إلى فروض. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن المراجعين الداخليين في سوريا لا يقومون بتقييم الأداء البيئي. وأوصت الباحثة على ضرورة إيجاد جمعية مراجعين داخليين في سورية بحيث تعمل على تفعيل دور المراجعين الداخليين وإعادة تأهيلهم من الناحية العلمية والمهنية.
3. دراسة (الحايك، 2013)⁽⁴⁾ ، استهدفت الدراسة تعرف مدى قيام المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالمراجعة الداخلية البيئية، والتعرف على مدى إدراكهم لأهمية المراجعة الداخلية البيئية، والمتطلبات الواجب توافرها للقيام بذلك إضافة إلى التعرف على مدى إدراكهم للمحددات التي تواجههم، والتي تحول دون قيامهم بذلك. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتطوير استبانة وزعت على عينة من

المراجعين الداخليين، وقد تم استخدام اختبار (T-test) للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة، وقد تبين أن المراجعين الداخليين لا يدركون أهمية المراجعة الداخلية البيئية، ولا يقومون بتطبيقها، وقد قدم الباحث العديد من التوصيات منها: ضرورة قيام الجهات الرقابية الرسمية في الأردن بسن القوانين والتشريعات الملزمة للشركات للقيام بالمراجعة الداخلية البيئية.

ثانياً: مفهوم البيئة

تُعرف البيئة بأنها "الوسط الطبيعي بعناصره المختلفة التي تحيط بالإنسان، ويتأثر بها ويؤثر فيها، من خلال إنجازاته الحضارية فيستجيب لها أو يقاومها أو يتفاعل، ويتوافق ويتكيف معها وفق شروط معينة". وتعرف أيضاً بأنها "هي كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أو النبات من مظاهر وعوامل تؤثر في نشأته وتطوره ومختلف مظاهر حياته". كما عُرِّفت البيئة بأنها "المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل ذلك من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية أو منشآت أقامها لإشباع حاجاته" (رواني، 2007) (5). أما القانون الليبي لحماية وتحسين البيئة رقم (15) لسنة 1371 و.ر مادة رقم (1)، عرفها بأنها "المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية ويشمل الهواء والماء والتربة والغذاء سواء في أماكن السكن أو العمل أو مزاوله النشاط أو غيرها من الأماكن الأخرى".

ثالثاً: مفهوم التلوث

يُعرف التلوث بأنه "هو تغير كيميائي في القدر الذي خلق الله به مكونات أو عناصر النظام البيئي، ناتج عن التدخل غير الرشيد للإنسان ويترتب عليه اختلال في توازن البيئة، يعيقها أو يهدد بإعاقتها عن أداء مهمتها التسخيرية للإنسان (السارع، 2004) (6). ويعرف أيضاً تلوث البيئة بأنه "هو التغير غير المستحب في محيطنا" (العزاوي والنقار، 2007) (7). كما عرف التلوث بأنه هو التغيرات الفيزيائية والكيميائية التي تحدث في العناصر الطبيعية، وتغير من خصائصها". أما القانون الليبي لحماية وتحسين البيئة رقم (15) لسنة 1371 و.ر مادة رقم (1)، فقد عرفه بأنه "حدوث أية حالة أو ظرف ينشأ عنه تعرض صحة الإنسان أو سلامة البيئة للخطر نتيجة لتلوث الهواء أو مياه البحر أو المصادر المائية أو التربة أو اختلال توازن الكائنات الحية بما في ذلك الضوضاء والضجيج والاهتزازات والروائح الكريهة وأية ملوثات أخرى تكون ناتجة عن الأنشطة والأعمال التي يمارسها الشخص الطبيعي أو المعنوي".

رابعاً: مفهوم المراجعة البيئية

عرفتها وكالة حماية البيئة الأمريكية بأنها "فحص انتقادي دوري منظم وموثق وموضوعي بواسطة المنشأة أو بواسطة جهة مستقلة ذات سلطة قانونية للعمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها" (www.arabinternalauditors.com). وعُرفت المراجعة البيئية أيضاً بأنها "فحص موضوعي ودوري للأداء البيئي بواسطة أفراد متخصصين من داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات الإدارية البيئية وتقييم فعالية البرامج الإدارية البيئية وتوصيل النتائج التي يتم التوصل إليها إلى الأطراف المهمة بها" (www.almohasben.com).

خامساً: مفهوم المراجعة الداخلية البيئية

عُرفت المراجعة الداخلية وفقاً للجنة الاتحاد الأوروبي بأنها "عملية فحص تهدف إلى التأكد من الالتزامات بالنظم البيئية والتأكد من أن البيانات والمعلومات الواردة بالقائمة البيئية يمكن الاعتماد عليها، وأنه قد تمّ توفر كافة التفاصيل عن جميع القضايا البيئية المهمة والملائمة" (www.arabinternalauditors.com). كما عرفت الغرفة الدولية التجارية بأنها "أداة إدارية داخلية تعمل على التقييم الدوري الموثق والمنظم لمدى كفاءة أداء نظام الإدارة البيئية ومدى اهتمام الإدارة بحماية البيئة من خلال رقابة الإدارة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة والتي من خلالها يتم الوفاء بمتطلبات التشريعات والقوانين البيئية". كذلك عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة بأنها "جزء متكامل من نظام الإدارة البيئية من خلالها وبواسطتها تحدد إدارة المنشأة ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية بالمنشأة كافية وملائمة وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية التشريعية بالإضافة إلى متطلبات السياسات الداخلية". بينما عرفها معهد المعايير البريطانية بأنها "تقييم منظم لتحديد مدى توافق نظام الإدارة والبيئة للمنشأة مع البرامج المخططة وتحديد مدى فعالية وملائمة ذلك النظام لانجاز السياسة البيئية للمنشأة" (www.bsigroup.com).

سادساً: أهداف المراجعة الداخلية البيئية

نتيجة اتساع وتطور احتياجات الأطراف الداخلية تطورت المراجعة الداخلية واتسعت أنشطتها، حيث كان مجال المراجعة الداخلية في بداية ظهورها محصوراً في النواحي المالية فقط وكانت تهدف في الأساس إلى اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، ومع تطور الأنشطة الاقتصادية تطورت المراجعة الداخلية لتشمل المراجعة البيئية.

وتحدد أهداف المراجعة الداخلية البيئية في بعض النقاط التالية:

1. تصميم نظام يزود الإدارة بمعلومات عن الأداء البيئي بشأن الأهداف المحددة مسبقاً، وذلك لضمان أن هذه الأهداف يتم تحقيقها.
2. ترشيد أداء فريق المراجعة البيئية.
3. زيادة اهتمام الإدارة ووعيها بالأداء البيئي.
4. تطوير سجلات الأداء البيئي للمنشأة.
5. زيادة فعالية الرقابة على الأداء البيئي من قبل إدارة المنشأة والأجهزة والوكالات الحكومية.
6. تقييم فعالية نظم الإدارة البيئية القائمة فعلاً (غريب، 2000)⁽⁸⁾.
7. التأكد من رقابة إدارة المنشأة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية (لطي، 2005)⁽⁹⁾.

سابعاً: مفهوم التنمية المستدامة

عرفها تقرير برونتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان "مستقبلنا المشترك" بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها" (www.un.org). وعرفت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) 1989م بأنها "إدارة حماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيرات التقنية والمؤسسية بما يضمن التحقيق والإشباع الدائم للاحتياجات الإنسانية الحاضرة والمستقبلية، على أن تحمي مثل هذه التنمية (في قطاع الزراعة والغابات والمصادر السمكية) الأرض والماء والمصادر الجينية الحيوانية والنباتية، مع كونها لا تضر بيئياً وملائمة تقنياً ومجدية اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً (البريدي 2015م، 51). كما عرفها البنك الدولي بأنها "العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن. ويعرفها "وليم رولكز هاوس" مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها "العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين" (البريدي 2015)⁽¹⁰⁾.

ثامناً: نبذة مختصرة عن الشركات قيد الدراسة

1. شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز:

نشاطها القيام بعمليات المسح والتنقيب وإنتاج وتصنيع النفط والغاز الطبيعي والقيام بعمليات تسهيل الغاز وتكرير النفط (noc.ly/index.php).

أنشأت شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز سنة 1981 ويقع مقرها الرئيسي بمرسى البريقة، وهي إحدى الشركات النفطية الوطنية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط تقوم بكافة الأنشطة المتعلقة باستكشاف وإنتاج وتصنيع النفط والغاز وكذلك نقل الغاز إلى المستهلكين عبر الخط الساحلي. كانت الشركة تعرف فيما مضى باسم شركة "أسو ستاندرد ليبيا" وهي أسبق الشركات التي عثرت على النفط في ليبيا بكميات تجارية بحقل (زلطن) سنة 1959 مما شجع في ذلك الوقت الشركات النفطية الأخرى للإقبال على الاستثمار في عمليات التنقيب عن النفط بالصحراء الليبية. وفي عام 1969 انسحبت شركة أكسون (الشركة الأم لإسوتاندرد) من ليبيا، وفي سنة 1981 تكونت شركة سرت للنفط كشركة وطنية تابعة للمؤسسة الوطنية للنفط ومملوكة بالكامل للدولة. تنامي نشاط الشركة الاستكشافي على اليابسة وامتد إلى التنقيب البحري وتوجت مجهوداتها في هذا المجال سنة 1983 باكتشافين هامين للنفط والغاز في المياه الإقليمية وبذلك اكتسبت الشركة خبرة جيدة في مجال الاستكشاف البحري أيضا الذي يتميز بخاصية التقنية المتقدمة. وفي إطار تكامل عمليات تصنيع النفط والغاز فقد نقلت تبعية خط نقل الغاز الساحلي البريقة - الخمس إلى شركة سرت للنفط كما دمجت بها الشركة الوطنية للكيميائيات النفطية في 1990/10/1 حيث تكونت شركة سرت لإنتاج وتصنيع النفط والغاز، وأصبح نشاطها يشمل تكرير النفط الخام وتسهيل الغاز الطبيعي وتصنيع البتر وكيمياويات وتزويد المستهلكين في ليبيا بالغاز الطبيعي بالإضافة إلى نشاطها الرئيسي في الإنتاج واستخراج النفط والغاز (www.sirteoil.com.ly).

2. شركة رأس لانوف لصنيع النفط والغاز:

نشاطها إنتاج البتر وكيمياويات واللدائن والاثيلين (noc.ly/index.php). تأسست شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز بموجب القرار (137) لعام 1982 م والمعدل بالقرار رقم (523) لسنة 1986 م، وهي شركة مساهمة متمتعة بالجنسية الليبية ومملوكة بالكامل للمؤسسة الوطنية للنفط، و تخضع الشركة لقواعد وأحكام نظامها الأساسي المنصوص عليه بقرار الجمعية العمومية رقم (1) لعام 1987م وقد أنشأت الشركة لغرض القيام بجميع عمليات صناعة النفط

ومشتقاته وإنتاج الكيماويات النفطية و اللدائن العضوية والألياف. وقد تم اختيار موقع إنشاء المجمع بناءً على دراسات فنية واقتصادية دقيقة رُوِيَ فيها عدة أشياء منها:

- قرب الموقع من مناطق إنتاج النفط الخام.

- مرور الطريق الساحلي به مباشرة ليتيسر الاتصال بمختلف مدن ليبيا.
- قرب الموقع من البحر ليتيسر توفير المياه وتصدير المنتجات النفطية عن طريق الميناء

(rastest.raslanuf.ly).

3. شركة الخليج العربي للنفط:

نشاطها القيام بعمليات المسح والتنقيب وإنتاج النفط والغاز (noc.ly/index.php).

أنشأت شركة الخليج العربي للنفط في السابع من شهر ديسمبر سنة 1971م، و الذي أمت بموجبه حصة شركة البترول البريطانية المحدودة المعروفة باسم شركة BP في عقد الامتياز رقم 65 وآلت جميع الأموال و الحقوق و الموجودات المتعلقة بهذه الشركة في هذا النشاط إلى الدولة . وفي نفس الوقت تم بموجبه إنشاء شركة مساهمة ليبية تسمى (شركة الخليج العربي للاستكشاف) وتكون ملكيتها كاملة للدولة الليبية . وبهذه تعتبر شركة الخليج العربي للنفط أول شركة نفطية مملوكة بالكامل للمجتمع كما أنها تعتبر الآن إحدى أكبر الشركات النفطية في ليبيا. حيث بدأت الشركة بإدارة حقل نفطي واحد هو (حقل السرير النفطي)، وميناء نفطي واحد، هو (ميناء الحريقة النفطي بطبرق). وها هي الآن تدير ثمانية حقول نفطية، وميناء لتصدير النفط الخام، ومصفايتين لتكرير النفط، وقد استطاعت شركة الخليج العربي للنفط أن تبني نفسها بناء حديثاً بإنشاء الإدارات الفنية والإدارية والمالية الجديدة، وتطوير الحقول وتنظيمها وصيانتها واستقطاب العناصر الوطنية ورفع كفاءاتها بالتدريب المكثف محلياً وخارجياً (agocomarketing.com)

الدراسة الميدانية

تسعى الدراسة الميدانية إلى استطلاع وجهات نظر المراجعين الداخليين في الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط بدولة ليبيا، تجاه دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة.

1. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين العاملين في الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، ممثلة في شركة سرت، شركة الخليج العربي، وراس لأنوف ، وعددهم (25) ، وتم اختيار تلك الشركات نتيجة للظروف الأمنية التي تمر بها البلاد، بالإضافة لتوفير التكلفة والوقت، ولقربها من مكان الباحثان.

- 2 . وسيلة جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان في جمع البيانات من مجتمع الدراسة، وقد تم صياغة أسئلة الاستبيان ارتكازاً على عاملين هما طبيعة الدراسة، ومراجعة الأدب فيما يتعلق بالمراجعة البيئية، وتم توزيع 25 استمارة، أما الاستمارات الصالحة للتحليل فهي 21 استمارة.
- 3 . أسلوب تحليل البيانات: لقد تم استخدام الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات من خلال المتوسط الحسابي والنسب المئوية، بالإضافة إلى الإحصاء الاستنتاجي لاختبار فرضيات الدراسة محل البحث.
- 4 . ثبات وصدق أداة الدراسة: تم التأكد من صدق وثبات اداة القياس، باستخدام مقياس ألفا كرونباخ (Chronbach alpha)، وقد بلغت نتيجة الاختبار (0.925)، وهذا يؤكد ثبات الاستبانة بفقراتها المختلفة ، وهذه المؤشر الجيد يدل على صدق وثبات اداة الدراسة.
- 5 . عرض ومناقشة نتائج الدراسة: - في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، وبناءً على نتائج المعالجة الاحصائية التي تم استخدامها في هذه الدراسة، سوف يتم عرض النتائج وتفسيرها، وذلك على النحو التالي: -
- أولاً: خصائص المشاركين في الدراسة:
- أ) توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية.
- يبين الجدول رقم (1) توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية، حيث يتضح أن 81% من المشاركين يحملون درجة البكالوريوس، ونسبة 19% من المشاركين يحملون درجة الماجستير، وهذا المؤشر الجيد لمستوى التأهيل العلمي يعكس درجة الاطمئنان للمعلومات المتحصل عليها من المشاركين.

جدول رقم(1)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية

النسبة	العدد	المؤهل
81%	17	البكالوريوس
19%	4	الماجستير
100%	21	الإجمالي

المصدر : مستخرج من البرنامج الإحصائي SPSS

ب) توزيع المشاركين في الدراسة حسب تخصصاتهم العلمية.

يبين الجدول رقم (2) المشاركين في الدراسة حسب تخصصاتهم العلمية، حيث يتضح أن 100% من المشاركين متخصصين في المحاسبة، وهذه النسبة المرتفعة في مجال المحاسبة، تعطي مؤشراً على قدرة هؤلاء المشاركين على فهم طبيعة المشكلة، للإجابة على الأسئلة بموضوعية وحياد، وبالتالي تقديم إجابات يمكن الاعتماد عليها في تحليل البيانات المتحصل عليها.

جدول رقم (2)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص	العدد	النسبة
محاسبة	21	100%
أخرى	0	0%
الإجمالي	21	100%

المصدر : مستخرج من البرنامج الإحصائي SPSS

ج) توزيع المشاركين حسب الخبرة.

يبين الجدول رقم(3) أن ما نسبته 52% من المشاركين في الدراسة، تزيد سنوات الخبرة لديهم أكثر من 10 سنوات، وأن ما نسبته 48% منهم تتراوح سنوات الخبرة لديهم ما بين 5 إلى 10 سنوات، وهذا المؤشر الجيد يعكس أن أغلب المشاركين في الدراسة، يتمتعون بخبرة واسعة، الأمر الذي يمكنهم من تفهم طبيعة الموضوع محل الدراسة.

جدول رقم(3)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	0	0%
من 5 إلى 10 سنوات	10	48%
أكثر من 10 سنوات	11	52%
الإجمالي	21	100%

المصدر : مستخرج من البرنامج الإحصائي SPSS

د) توزيع المشاركين حسب الشهادات المهنية المتحصلين عليها

يبين الجدول (4) أن ما نسبته 81% من المشاركين في الدراسة، متحصلين على دورات في المراجعة المالية، وأن ما نسبته 38% من المشاركين متحصلين على دورات في مجال المحاسبة، وأن ما نسبته 19% من المشاركين متحصلين على دورات في مجال الإدارة، يتضح من ذلك أن المشاركين في الدراسة لديهم دورات تدريبية في مجال المراجعة المالية، والمحاسبة، أما في مجال المراجعة البيئية فتبين أن المشاركين ليس لديهم دورات في مجال المراجعة البيئية، وبالتالي ينعكس على عدم إمكانية قيامهم بمراجعة الأداء البيئي.

جدول رقم (3)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب الدورات المتحصلين عليها

نوع الشهادة	متحصل	النسبة المئوية	غير متحصل	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
دورة في المراجعة المالية	17	81%	4	19%	21	100%
دورات في مجال المحاسبة	8	38%	13	62%	21	100%
دورات في مجال الإدارة	4	19%	17	81%	21	100%
دورات في مجال المراجعة البيئية	0	0%	21	100%	21	100%

المصدر : مستخرج من البرنامج الإحصائي SPSS

ثانياً: تحليل البيانات المتعلقة بدور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي:

أ) تحليل البيانات المتعلقة بامتلاك المراجعين المؤهلات العلمية للقيام بمراجعة الأداء البيئي.

من خلال الجدول رقم (1)، تبين أن 81% من المراجعين يحملون درجة البكالوريوس، و19% يحملون درجة الماجستير، وذلك يعتبر مؤشراً على أن الدرجة العلمية للمراجعين الداخليين قد تؤهلهم للقيام بمراجعة وتقييم الأداء البيئي.

ب) تحليل البيانات المتعلقة بامتلاك المراجعين مؤهلات مهنية في مجال المراجعة البيئية تمكنهم من القيام بالمراجعة البيئية.

من الجدول رقم(3) تبين أن جميع المراجعين الداخليين في الشركات النفطية قيد الدراسة التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط ليس لديهم مؤهلات مهنية في مجال المراجعة البيئية، وبالتالي لا يملكون المؤهلات المهنية المناسبة للقيام بمراجعة الأداء البيئي.

ج) تحليل البيانات المتعلقة باهتمام الشركات النفطية بقيام المراجعين الداخليين في تقييم الأداء البيئي

يبين الجدول رقم(4) تحليل البيانات المتعلقة باهتمام الشركات النفطية قيد الدراسة التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط بقيام المراجعين الداخليين في تقييم الأداء البيئي.

فيما يخص قيام قسم المراجعة الداخلية في الشركات بممارسة الرقابة على فعالية الأنشطة البيئية، فقد ، كان المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين 2.81، وهذا المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين أقل من المتوسط الحسابي للمقياس وهو 3 أما الانحراف المعياري 0.813، وذلك دلالة على عدم قيام قسم المراجعة الداخلية في الشركات بممارسة الرقابة على فعاليات الأنشطة البيئية.

أما فيما يخص بتواجد داخل الشركة سياسات بيئية محددة يتم الالتزام بها وبرامج بيئية يتم تنفيذها كان المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين كان 2.71 وهو أقل من المتوسط الحسابي للمقياس وهو 3 ، أما الانحراف المعياري 0.845 وفي ذلك دلالة أيضاً على عدم تواجد داخل الشركة سياسات بيئية محددة يتم الالتزام بها وبرامج بيئية يتم تنفيذها.

أما فيما يتعلق بقيام الشركات بالوفاء بمسؤولياته تجاه البيئة المحيطة فقد فكان المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين كان 2.66 ، وهو أقل من المتوسط الحسابي للمقياس وهو 3 ، أما الانحراف المعياري 1.278 وفي ذلك إشارة لعد قيام الشركات بالوفاء بمسؤولياتها تجاه البيئة المحيطة.

أما فيما يتعلق بسعي الشركات للقيام بأعمالها بحيث تتسجم مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية النافذة، فكان المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين 2.90 وهو أقل من المتوسط الحسابي للمقياس وهو 3، بانحراف معياري 0.943 مما يعطي دلالة أو إشارة بعدم سعي الشركات للقيام بأعمالها بحيث تتسجم مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية النافذة.

فيما يخص قيام الشركات بالمراجعة الداخلية للبيئة للأنشطة بشكل طوعي، فكان المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين 2.95 ، وهو أقل من المتوسط الحسابي للمقياس

وهو 3 ، وبانحراف معياري 0.864 وفي ذلك مؤشر لعدم قيام الشركات بالمراجعة الداخلية للأنشطة البيئية بشكل طوعي.

أما بخصوص الفرضية المتعلقة باهتمام الشركات النفطية بقيام المراجعين الداخليين في تقييم الأداء البيئي، تبين أن القيمة الاحتمالية $p_value = 0.383$ لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.005 ، وهذا يعنى قبول الفرضية الصفرية ، أي أن الشركات النفطية الليبية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، لا تهتم بقيام المراجعين الداخليين في تقييم الأداء البيئي.

جدول رقم (4)

تحليل البيانات المتعلقة باهتمام الشركات النفطية بقيام المراجعين الداخليين في تقييم الأداء البيئي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
0.813	2.81	1) يقوم قسم المراجعة الداخلية في الشركة بممارسة الرقابة على فعاليات الأنشطة البيئية.
0.845	2.71	2) توجد داخل الشركة سياسات بيئية محددة يتم الالتزام بها، وبرامج بيئية يتم تنفيذها.
1.278	2.66	3) تقوم الشركة بالوفاء بمسؤولياتها تجاه البيئة المحيطة.
0.943	2.90	4) تسعى الشركة للقيام بأعمالها بحيث تتسجم مع متطلبات القوانين والتشريعات البيئية النافذة.
0.864	2.95	5) تقوم الشركة بالمراجعة الداخلية للأنشطة البيئية بشكل طوعي.
القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة $p_value = 0.338$		

المصدر : مستخرج من البرنامج الإحصائي SPSS

(د) تحليل البيانات المتعلقة بمزايا المراجعة البيئية المتمثلة في (سمعة الشركة - تحسين علاقتها مع المتعاملين - تحسين مستوى الربحية) مما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة.

يبين الجدول (5) تحليل البيانات المتعلقة بمزايا القيام بالمراجعة البيئية المتمثلة في تحسين سمعة الشركة وتحسين علاقتها مع المتعاملين معها، بالإضافة إلى تحقيق أرباح إضافية مما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة.

فيما يخص قيام الشركة بالمراجعة البيئية يؤدي إلى تحسين سمعة الشركة فكان المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين في الدراسة هو 4.04 وهو أكبر من المتوسط الحسابي للمقياس وهو 3، وانحراف معياري 0.384 وهذا دلالة على أن قيام الشركة بالمراجعة البيئية يؤدي إلى تحسين سمعة الشركة.

فيما يخص قيام الشركة بالمراجعة البيئية يؤدي إلى تحسين علاقتها مع المتعاملين معها، حيث كان المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين 3.95 وهو أعلى من المتوسط الحسابي للمقياس وهو 3، وانحراف معياري 0.218 وفي ذلك إشارة لإدراك أن المراجعة الداخلية البيئية تؤدي إلى تحسين علاقة الشركة بالمتعاملين معها.

فيما يخص قيام الشركة بالمراجعة البيئية، يؤدي إلى تحسين مستوى الربحية، فكان المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين كان 3.714 وهو أكبر من المتوسط الحسابي للمقياس وهو 3، وانحراف معياري 0.462 وفي ذلك إشارة لإدراك أن قيام الشركة بالمراجعة الداخلية البيئية تؤدي إلى تحسين مستوى الربحية.

أما بخصوص الفرضية المتعلقة بمزايا المراجعة البيئية المتمثلة في (سمعة الشركة - تحسين علاقتها مع المتعاملين - تحسين مستوى الربحية)، مما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة. تبين أن القيمة الاحتمالية $p_value < 0.000$ لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور وهي أقل من مستوى المعنوية 0.005، وهذا يعنى رفض الفرضية الصفرية، أي أن تطبيق المراجعة البيئية يساهم في تحقيق عدة مزايا مما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة.

جدول رقم (5)

تحليل البيانات المتعلقة بمزايا المراجعة البيئية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البيان
0.384	4.04	1) قيام الشركة بالمراجعة الداخلية البيئية يؤدي إلى تحسين سمعة الشركة
0.218	3.952	2) قيام الشركة بالمراجعة الداخلية البيئية يؤدي إلى تحسين علاقة الشركة مع المتعاملين معها
0.462	3.714	3) قيام الشركة بالمراجعة الداخلية البيئية يؤدي إلى تحسين الربحية
القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة 0.000 p_value		

المصدر: مستخرج من البرنامج الإحصائي SPSS

النتائج والتوصيات:

من خلال الدراسة الميدانية تبين أن:

- 1- المراجعين الداخليين في الشركات النفطية الليبية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، يملكون المؤهلات العلمية للقيام بمراجعة الأداء البيئي.
 - 2- المراجعين الداخليين في الشركات النفطية الليبية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، ليس لديهم شهادات مهنية في مجال المراجعة البيئية، تمكنهم من القيام بالمراجعة البيئية.
 - 3- فيما يتعلق باهتمام الشركات النفطية بقيام المراجعين الداخليين في تقييم الأداء البيئي تبين:
 - عدم الاهتمام بالرقابة على فعالية الأنشطة البيئية.
 - عدم وجود سياسات بيئية محددة يتم الالتزام بها وبرامج بيئية يتم تنفيذها.
 - عدم قيام الشركات النفطية بالوفاء بمسؤولياتها تجاه البيئة المحيطة.
 - لا تتسجم بعض ما تقوم به الشركات مع متطلبات والقوانين البيئية النافذة.
 - عدم قيام الشركات النفطية بالمراجعة الداخلية للأنشطة البيئية بشكل طوعي.
- من خلال ما سبق يمكن القول أن الشركات النفطية الليبية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، لا تهتم بقيام المراجعين الداخليين في تقييم الأداء البيئي.
- 4- رغم عدم اهتمام الشركات النفطية الليبية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط بالمراجعة البيئية، إلا أنهم يدركون المزايا المتحققة من تطبيق المراجعة البيئية المتمثلة في تحسين سمعة

الشركة، وتحسين علاقتها مع المتعاملين معها، بالإضافة إلى تحقيق أرباح إضافية، مما ينعكس على تحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

من خلال هذه الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بما يلي:

- 1- ضرورة قيام الجهات التشريعية في ليبيا بسن القوانين والتشريعات الملزمة للشركات للقيام بالمراجعة الداخلية البيئية.
- 2- تحفيز الشركات التي تقوم بالمراجعة الداخلية البيئية وذلك عن طريق قيام المشرع الليبي بتقديم إعفاءات ضريبية لتلك الشركات.
- 3- إنشاء جمعية خاصة بالمراجعين الداخليين في ليبيا، تعمل على وضع وإرساء مبادئ ومعايير وإجراءات تتعلق بالمراجعة الداخلية البيئية.
- 4- نشر الوعي البيئي بين الشركات والمراجعين الداخليين، عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات التي تبين وتوضح أهمية المراجعة الداخلية البيئية.
- 5- ضرورة الاهتمام بالمحاسبة البيئية داخل الشركات والتي تعتبر من متطلبات المراجعة البيئية.
- 6- العمل على تخصيص مادة تدرس في الجامعات الليبية تختص بالمراجعة الداخلية مع التطرق للمراجعة البيئية ضمن هذه المادة.
- 7- ضرورة مواصلة البحث العلمي في مجال المراجعة الداخلية البيئية.
- 8- يجب على الهيئات المختصة في الدولة الليبية متابعة تطبيق قانون رقم (15) لسنة 1371 و.ر في شأن حماية وتحسين البيئة، وعلى الشركات عدم تجاهل المسؤولية التي يتضمناها هذا القانون.

الهوامش والاحالات:

1. مراد، غمام ودمحمون فوزي، أهمية المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP بالاخضرية/ رسالة ماجستير، جامعة البويرة، 2015.
2. عامر، عامرية عبدالباسط، مدى تفعيل دور المراجع الداخلي في ظل التحديات البيئية المعاصرة، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الحادي والعشرون، رؤية إستراتيجية لتفعيل

- دور الموارد البشرية في ظل التقنيات المعاصرة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2005. نقلاً عن دريباتي، رداة فاروق.
3. دريباتي، رداة فاروق، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2009.
4. الحايك ، أحمد فيصل،التدقيق الداخلي البيئي في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 40 ، العدد الثاني ، 2013 ص ص 394 - 404.
5. رواني، بوحفص، المراجعة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدى مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007.
6. السارح، أحمد عبدالرحيم وأحمد عبده عوض، قضايا البيئة من منظور إسلامي، مركز الكتاب للنشر، ط1، القاهرة ، 2004 .
7. غريب، أحمد محمد لطفي، إطار مقترح للمراجعة البيئية بمنظمات الأعمال في ظل التغيرات المعاصرة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مصر السنة العشرون، العدد الأول، 2000.
8. لطفي، أمين السيد أحمد، مراجعة مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
9. البريدي، عبد الله بن عبدالرحمن، التنمية المستدامة- مدخل تكاملي لمفهوم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، 2015.
10. نجم وعبد الله حكمت النقار، إدارة البيئة-نظم ومتطلبات ISO14000، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

المواقع الالكترونية

www.arabinternalauditors.comwww.almohasben.comwww.un.orgnoc.ly/index.phpwww.sirteoil.com.lyrastest.raslanuf.lywww.agoco.com.lywww.bsigroup.com